وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Wednesday, 21 Aug, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العامـة للتواصـل والإعـلام

أخبـار الطاقـة

النفط يتراجع مع انحسار المخاطر الجيوسياسية وضعف الطلب الصيني

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

انخفضت أسعار النفط أمس الثلاثاء بعد أن قبلت إسرائيل اقتراحا لمعالجة الخلافات التي تعوق اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، ما ساعد في تخفيف المخاوف بشأن انقطاع الإمدادات في الشرق الأوسط، فيما أثر ضعف الاقتصاد الصيني على توقعات الطلب. وانخفض خام برنت 80 سنتا أو 1.03 بالمئة إلى 76.86 دولارا، وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم الشهر المقبل 87 سنتا أو 1.17 بالمئة إلى 73.50 دولارا للبرميل. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم الشهر الثاني الأكثر نشاطا 80 سنتا أو 1.09 بالمئة إلى 72.86 دولارا للبرميل. وانخفض خام برنت بنحو 2.5 % يوم الاثنين، في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط 3 %. وقال يبب جون رونغ، استراتيجي السوق في آي جي، في إشارة إلى البيانات الاقتصادية الصينية الضعيفة، التي ألقت بظلال من الشك على آفاق الطلب على النفط في البلاد: «يبدو أن الأسعار تجد بعض الرياح المعاكسة من التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتوقعات الطلب في الصين». على جانب العرض، ارتفع إنتاج حقل الشرارة النفطي الليبي إلى حوالي 85 ألف برميل يوميًا في خطوة تهدف إلى إمداد مصفاة الزاوية النفطية. وكانت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية قد أعلنت حالة القوة القاهرة على صادرات النفط من الحقل في 7 أغسطس بعد أن أدى حصار المحتجين إلى إضعاف الإنتاج في الحقل الذي يبلغ إنتاجه 300 ألف برميل يوميًا.

وعلى جانب الطلب، ضغطت المخاوف بشأن المشاكل الاقتصادية في الصين على أسعار النفط. فبعد الربع الثاني الكئيب، فقد ثاني أكبر اقتصاد في العالم الزخم بشكل أكبر في يوليو مع انخفاض أسعار المساكن الجديدة بأسرع وتيرة في تسع سنوات، وتباطأ الناتج الصناعي، وانخفض نمو الصادرات والاستثمار، وارتفعت البطالة.

وقال محللون في بنك آي إن جي في مذكرة للعملاء: «لا تزال مخاوف الطلب التي تركزت حول الصين قائمة. وتعزز البيانات الأخيرة وجهة نظر ضعف الطلب الصيني على النفط». وأضافوا، «أشارت أرقام التجارة والإنتاج الصناعي الأسبوع الماضي إلى أن الطلب الواضح على النفط استمر في الاتجاه النزولي في يوليو. وتعني هذه المخاوف أن المضاربين ما زالوا مترددين في القفز إلى السوق».

كما انتظر المستثمرون إشارة إلى خطط بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لقرار أسعار الفائدة القادم. وسيخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في كل من الاجتماعات الثلاثة المتبقية في عام 2024، وفقًا لأغلبية ضئيلة من خبراء الاقتصاد والذين قالوا إن الركود غير مرجح. وتعمل تخفيضات أسعار الفائدة على خفض تكاليف الاقتراض وقد تعزز الطلب على النفط في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تخلى النفط عن معظم مكاسبه منذ بداية العام، حيث قوبلت الزيادة من قيود العرض التي فرضتها أوبك+ والتوقعات بانخفاض أسعار الفائدة الأمريكية بالتوقعات الصعبة في الصين. تخطط منظمة البلدان المصدرة للبترول لاستعادة بعض الربع القادم، على الرغم من أن ذلك قد يتغير إذا استمرت الأسعار في الانخفاض.

وتشير الخيارات إلى أن السوق تتوقع الآن انخفاض مخاطر ارتفاع العقود الآجلة. عادت انحرافات خيارات برنت إلى تحيزها المعتاد تجاه خيارات البيع - والتي تستفيد من انخفاض الأسعار - لأول مرة منذ أسبوعين.

كما أدت المخاوف المستمرة بشأن ضعف الطلب، وخاصة في الصين، أكبر مستورد للنفط، إلى إبقاء أسعار النفط الخام منخفضة إلى حد كبير.

ودفعت المخاوف من أن الصراع المطول في الشرق الأوسط قد يؤثر على أسعار النفط المتداولين إلى الاحتفاظ بعلاوة المخاطرة في أسواق النفط، مما ساعد أسعار برنت على التعافي لفترة وجيزة بعد 80 دولارًا للبرميل.

وأبقى البنك المركزي الصيني على سعر الفائدة الأساسي القياسي للقروض دون تغيير يوم الثلاثاء، بعد خفض أسعار الفائدة بشكل غير متوقع في يوليو. وينصب التركيز بشكل مباشر على إشارات المزيد من الدعم الاقتصادي من بكين، حيث تكافح الحكومة لدعم النمو.

وانخفضت واردات الصين من النفط للشهر الثاني على التوالي في يوليو، حيث أثر النمو الاقتصادي الضعيف على الطلب على الوقود في البلاد. لكن علامات الطلب الأمريكي الثابت على الوقود ساعدت إلى حد ما في تعويض المخاوف بشأن تباطؤ الطلب في الصين، حيث تقلصت المخزونات الأمريكية لعدة أسابيع متتالية.

وتترقب أسواق النفط أيضًا المزيد من الإشارات الاقتصادية من الولايات المتحدة هذا الأسبوع، حيث من المقرر أن يتحدث رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في ندوة جاكسون هول يوم الجمعة.

وأظهرت بيانات رسمية يوم الثلاثاء أن واردات الصين من النفط الخام من روسيا، أكبر مورد للنفط الخام، انخفضت في يوليو بنسبة 7.4 % مقارنة بالعام السابق، بما يتماشى مع انخفاض واسع النطاق في مشتريات المصافي الصينية التي كبحها ضعف الطلب على الوقود في الداخل.

وبلغ إجمالي وصول النفط الروسي، بما في ذلك عبر خطوط الأنابيب والشحنات، 7.46 ملايين طن متري الشهر الماضي، أو 1.76 مليون برميل يوميًا، وفقًا لبيانات الإدارة العامة للجمارك. ويقارن ذلك بـ 2.05 مليون برميل يوميًا في يونيو و1.9 مليون برميل يوميًا في يوليو 2023.

وانخفض إجمالي الشحنات في يوليو إلى أكبر مستورد للنفط الخام في العالم إلى أدنى مستوياتها منذ سبتمبر 2022 حيث أدت هوامش المعالجة الضعيفة وانخفاض الطلب على الوقود إلى كبح العمليات في المصافي المملوكة للدولة والمستقلة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبلغ إجمالي الشحنات من المملكة العربية السعودية، ثاني أكبر مورد للنفط في العالم، 6.41 ملايين طن، أو 1.51 مليون برميل يوميا، بزيادة 13 % عن العام السابق. وأظهرت البيانات أن أحجام الشحنات من أكبر منتج في منظمة البلدان المصدرة للبترول حتى الآن بلغت 46.79 مليون طن، أو 1.6 مليون برميل يوميا، بانخفاض 10 % على أساس سنوي. ويأتي هذا في أعقاب الإمدادات الروسية التي بلغت 62.58 مليون طن، أو 2.14 مليون برميل يوميا، خلال نفس الفترة، بزيادة 3 % على أساس سنوي.

وقفزت الواردات من ماليزيا، وهي مركز رئيس لإعادة شحن النفط الخاضع للعقوبات من إيران وفنزويلا، بنسبة 61 % على أساس سنوي إلى 6.21 ملايين طن، أو 1.46 مليون برميل يوميا، لتظل البلاد ثالث أكبر مورد لشهر يوليو.

وبلغ إجمالي الواردات من ماليزيا 35.68 مليون طن خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، بزيادة قدرها 21 % على أساس سنوي، ولم تسجل الصين أي واردات من إيران أو فنزويلا الشهر الماضي، وزادت الشحنات من الولايات المتحدة بنسبة 53 % على أساس سنوي في يوليو / تموز عند 240 ألف برميل يوميًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الذكاء الاصطناعي يتيح ابتكار نماذج أعمال مستدامة لخفض الانبعاثات الكربونية

الرياض

أطلقت "مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار"، بالتعاون مع "آرثر دي ليتل"، شركة الاستشارات الإدارية، تقريراً جديداً وشاملاً بعنوان "دور الذكاء الاصطناعي في الاستدامة: نعمة أم نقمة؟". يستعرض هذا التقرير إمكانات الذكاء الاصطناعي التحويلي في دفع عجلة الاستدامة عبر مختلف القطاعات، ويتناول أيضاً التحديات المتعلقة بتنبي هذه التقنيات.

إن مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار (FII)، هي منظمة عالمية، وتأسست للمضي قدماً بأجندة واحدة، وهي الاستثمار في الإنسانية، وتعمل المؤسسة على دعم ورعاية العقول المتميزة من جميع أنحاء العالم، وتحويل الأفكار إلى حلول وإجراءات واقعية في أربعة مجالات أساسية تتمثل في الذكاء الاصطناعي والروبوتات، والتعليم، والرعاية الصحية، والاستدامة. يُعد هذا التقرير المشترك مثالاً على روح التعاون بين شركة آرثر دي ليتل ومؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار، ويهدف إلى تسخير والاستفادة من الابتكارات التقنية لبناء مستقبل مستدام.

وحول أبرز ما جاء في التقرير، فقد حددت شركة آرثر دي ليتل ثلاث طرق أساسية يمكن للذكاء الاصطناعي من خلالها في المساهمة في تعزيز جهود الاستدامة، وهي تعزيز الاستدامة، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز بشكل كبير استدامة نماذج الأعمال الحالية من خلال تطوير العمليات ورفع كفاءة استخدام الطاقة. تشمل الأمثلة الواقعية نجاح شركة غوغل في خفض استهلاك الطاقة في مراكز البيانات الخاصة بها بنسبة تصل إلى 40 %، كما توفر حلول شركة "آي بي إم واتسون" المعتمدة على الذكاء الاصطناعي القدرة على تعزيز الإنتاج الزراعي مع الحفاظ على المياه في نفس الوقت. وكذلك التحوّل إلى نماذج جديدة: يتيح الذكاء الاصطناعي ابتكار نماذج أعمال جديدة ومستدامة تساهم في خفض الانبعاثات الكربونية مع تعزيز الربحية. ومن الأمثلة على ذلك الخدمات التي تقدمها "بابيلون هيلث" الخاصة بالرعاية الصحية والمعتمدة على الذكاء الاصطناعي، وخدمة مشاركة الرحلات المحسنّة من شركة "أوبر" التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتي تعمل على الحد من الازدحام المروري وخفض الانبعاثات الكربونية. كما يساعد الذكاء الاصطناعي المؤسسات على الاستعداد للتعامل مع آثار تغيّر المناخ والكوارث الطبيعية والتخفيف من حدتها، ومن الأمثلة على تلك الابتكارات، المواد المقاومة للحرارة المصممة بواسطة الذكاء الاصطناعي من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ومشروع "تري كانوبي" من شركة غوغل لتخطيط الغابات الحضرية.

وقال ريتشارد أتياس، الرئيس التنفيذي لمؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار: "تلتزم مبادرة مستقبل الاستثمار بالابتكار لمعالجة أهم التحديات التي تواجه العالم. يسلط تقريرنا المشترك مع آرثر دي ليتل الضوء على قدرة الذكاء الاصطناعي في إحداث نقلة نوعية في مجال الاستدامة، ويقدم حلولاً عملية للشركات والحكومات على المستوى العالمي. ومن خلال تبني هذه الأفكار والرؤى، يمكننا دفع عجلة التقدم نحو مستقبل أكثر استدامة". ويذكر أن المعلومات الواردة في هذا التقرير ذات صلة خاصة بمنطقة الخليج العربي التي تشهد تقدماً سريعاً في مجال الاستدامة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

فعلى سبيل المثال، يمكن لأنظمة إدارة الطاقة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة أن تساعد في تحسين استهلاك الطاقة في القطاعين التجاري والصناعي، مما يساهم في تحقيق الأهداف الطموحة للدولة في خفض الانبعاثات الكربونية، كما يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية مثل الصيانة التنبؤية في البنية التحتية للطاقة أن تعزز من استقرار الشبكة وتخفض من التكاليف التشغيلية، بما يتماشى مع أهداف الاستدامة لرؤية 2030.

وبدوره قال عدنان مرحبا، الشريك في قطاع الطاقة والمرافق في "آرثر دي ليتل" الشرق الأوسط: "يشدد تعاوننا مع مؤسسة مبادرة مستقبل الاستثمار على أهمية التقنيات التحويلية مثل الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال تسخير إمكانات وقدرات الذكاء الاصطناعي، يمكننا تعزيز نماذج الأعمال القائمة، وتحويل وإعادة تشكيل القطاعات، والاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية، وبالتالي يمكننا المساهمة في نهاية المطاف في بناء مستقبل أكثر استدامة وقوة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

مصنعو الطاقة الشمسية في الصين يتجهون نحو الخليج للإفلات من الحواجز الغربية

في مواجهة الحواجز التجارية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اضطر المصنعون الصينيون إلى إعادة تقييم إستراتيجيات التوسع في الخارج، مع بروز الشرق الأوسط بوصفه خيارا رئيسا، وفق "ساوث تشاينا مورننج بوست".

كشفت عدة شركات صينية للطاقة الشمسية عن خطط لبناء مصانع في دول الخليج بما فيها السعودية والإمارات، أو أعربت عن اهتمامها بذلك. أعلنت كل من "جينكو سولار" و"تي سي إل"، وهما اثنتان من أكبر منتجي وحدات الطاقة الشمسية ورقائق السيليكون الشمسية في العالم، الشهر الماضي عن مشروعات مشتركة مع صندوق الاستثمارات العامة في السعودية تتضمن استثمارات تزيد عن 3 مليارات دولار، كما أعلنت شركة "جي سي إل تكنولوجي"، التي تصنع مواد الألواح الشمسية، وشركة "ترينا سولار" لإنتاج الألواح، عن خطط في الشرق الأوسط.

قال تينج دا، مدير الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في شركة "لونجي جرين إنيرجي تكنولوجي" لصناعة معدات الطاقة الشمسية: "منطقة الخليج أصبحت نقطة جاذبة عالمية للطاقة المتجددة"، وأضاف: "بالنظر إلى متطلبات الطاقة النظيفة من الشرق الأوسط والتزاماتها، والمنتجات والتقنيات القادمة من الصين، فإن هذا مربح لكلا المنطقتين".

يجري التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة على قدم وساق في منطقة الشرق الأوسط، أكبر منتج للنفط والغاز في العالم. وأعلنت السعودية والإمارات وعمان والبحرين والكويت أهدافها لخفض الانبعاثات إلى مستوى الصفر، ومن المتوقع أن تبرز الطاقة الشمسية بوصفها المصدر الرئيس.

ستشكل الطاقة الشمسية أكثر من نصف إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط بحلول منتصف القرن، ارتفاعا من 2% في 2023، وفقا لشركة ريستاد إنرجي لأبحاث الطاقة.

يكافح المصنعون في قطاع الطاقة الشمسية في الصين، الذي يسيطر على أكثر من 80% من سلسلة التوريد العالمية، للصمود وسط زيادة التعريفات الأمريكية على صادرات الطاقة الشمسية الصينية، إضافة إلى تحقيق يجريه الاتحاد الأوروبي في دعم حكومي مزعوم للشركات الصينية.

في الوقت نفسه، أجبرت الطاقة الإنتاجية الفائضة والمنافسة المحلية الشركات على شن حروب أسعار على حساب هوامش الربح المنخفضة.

ذكر نيشانت كومار، محلل في "ريستاد إنرجي"، أن موقع الشرق الأوسط المركزي بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، يجعله مركزا محتملا لتصدير الطاقة، ومع الطلب المتزايد وسوقه الأقل ازدحاما، ستمكن المنطقة الشركات الصينية من الحصول على فرص أكثر وتنويع أخطار السوق.

ووفقا لبنك يو بي إس السويسري، سترتفع التجارة في قطاع الطاقة بين الصين والشرق الأوسط بحلول 2030 بواقع 423 مليار دولار سنويا، تشكل مصادر الطاقة المتجددة 77 مليار دولار منها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مع ذلك، قد يواجه مصنعو الطاقة الشمسية الصينيون تحديات مثل الافتقار إلى العمالة الماهرة وعدم الاستقرار الجيوسياسي، وفقا لوانج تشينج، محلل الأسهم في شركة مورنينج ستار.

إضافة إلى أن التوجه إلى الشرق الأوسط لتجنب الحواجز التجارية في الدول الأخرى قد يكون حلا مؤقتا، بحسب وانج. قال: "أعتقد أن هذه الخطوة ستنجح على المدى القصير، لكن ليس على المدى الطويل".

ووفقا لكومار، قد تنفذ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لوائح أكثر صرامة بشأن ممارسات العمل والمعايير البيئية وشفافية سلسلة التوريد، ما ينشئ عقبات أمام الشركات الصينية المصدرة من الشرق الأوسط.

هناك أيضا احتمال قوي بأن تكرر شركات الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصينية المنافسة وحروب الأسعار التي تشهدها أسواقها المحلية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

الاتحاد الأوروبي يتجه لفرض رسوم تصل إلى 36 % على السيارات الكهربائية الصينية

يتجه الاتحاد الأوروبي لفرض رسوم قد تصل إلى 36 % على السيارات الكهربائية الصينية مدة 5 سنوات، لكنه يبقى منفتحا على أي حل بديل تطرحه بكين، بحسب ما أعلنته المفوضية الأوروبية اليوم الثلاثاء.

وتضاف هذه الرسوم الجمركية إلى أخرى نسبتها 10 % مطبقة أساسا على السيارات المصنعة في الصين، وستدخل حيز التنفيذ بحلول نهاية أكتوبر، في حال حصولها على موافقة الدول الأعضاء. وهي ستحل مكان رسوم مؤقتة تقرر فرضها مطلع يوليو وحددت بـ38 % على ما أوضحت المفوضية في بيان.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بريطانيا تسعى لجذب استثمارات خليجية في التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة

الاقتصادية

يقوم عدد من كبار المسؤولين الحكوميين البريطانيين بتنظيم سلسلة زيارات إلى منطقة الخليج، وتحديدا إلى السعودية، خلال الأسابيع القليلة المقبلة، في مسعى للحصول على تأكيدات رسمية بمشاركة دول المنطقة في قمة الاستثمار الدولية التي ستستضيفها العاصمة البريطانية لندن في 14 أكتوبر المقبل.

بحسب مصادر بريطانية مطلعة تحدثت لـ "الاقتصادية"، تسعى الحكومة البريطانية من خلال هذه الزيارات إلى جذب استثمارات خليجية في قطاعات شتى من أهمها التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة.

القمة سيرأسها رئيس الوزراء البريطاني السير كير ستارمر، وتهدف إلى تعزيز فرص الاستثمار في المملكة المتحدة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لإستراتيجية النمو التي تتبناها الحكومة العمالية الجديدة. ومع ذلك، لا تقف تطلعات القمة عند هذا الحد.

وفي هذا الصدد قال الخبير الاستثماري آرثر جورج لـ"الاقتصادية": إن القمة المقبلة تبعث برسالة إلى جميع شركاء المملكة المتحدة الأساسيين بأن الحكومة الجديدة منفتحة على الأعمال والاستثمارات الدولية، وأنها تعمل على إعادة ضبط العلاقات مع الشركاء التجاريين من خلال خلق بيئة مؤيدة للأعمال".

وأضاف: "إعادة ضبط العلاقات مع الشركاء التجاريين يجعل الحكومة البريطانية تستهدف بلدان مجلس التعاون الخليجي، خاصة السعودية باعتبارها الاقتصاد الرئيس في منطقة الشرق الأوسط وقوة استثمارية عالمية، بهدف تعميق علاقات الاستثمار والتجارة بينهما، مدفوعة بأهداف إستراتيجية ومصالح اقتصادية مشتركة."

ويظل التساؤل ما هي القطاعات الاستثمارية التي ستطرحها المملكة المتحدة في قمة الاستثمار الدولية المقبلة على شركائها الخليجيين لجذب استثماراتهم؟.
حتى الآن، لا توجد تسريبات واضحة بطبيعة تلك القطاعات، لكن عدد من الخبراء البريطانيين يشيرون إلى إدراك حكومة المملكة المتحدة للمجالات الرئيسة التي تمثل نقاط جذب للاستثمار الخليجي، وخاصة في السعودية، التي يجب أن تتوافق مع الأهداف الإستراتيجية لرؤية 2030.

يؤكد الخبير الاقتصادي روبرت ناندي لـ"الاقتصادية" أن وجهة النظر السائدة في الأروقة الحكومية البريطانية تعكس إدراكا بأن رؤية 2030، وعلى الرغم من أنها رؤية سعودية بالأساس، فإنها تكشف الخطوط العامة لأهداف بلدان مجلس التعاون الخليجي التنموية. وهذا ما يجعل من تكنولوجيا التقنيات الخضراء والطاقة المتجددة نقاطا محورية في مساعي بريطانيا لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الخليجية في هذا المجال، خاصة أن للسعودية وباقي بلدان الخليج أهدافا طموحة للحد من انبعاثات الكربون وزيادة قدرة الطاقة المتجددة وتنويع اقتصادها بعيدا عن النفط والغاز."

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويدرك الجانب البريطاني مدى الجاذبية التي تمثلها التكنولوجيا الرقمية في تعزيز آفاق التعاون الاستثماري بين المملكة المتحدة وشركائها الخليجيين في ظل الجهود التي تبذلها السعودية والإمارات تحديدا لتطوير البنية التحتية الرقمية، مع حرص شديد على الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة المتحدة في مجال الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والصحة الرقمية.

مع ذلك، يعتقد البعض أن بلدان مجلس التعاون الخليجي قد تبدي خلال القمة رغبة أكبر في التوجه نحو التصنيع المتقدم واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والتصنيع الرقمي. ويعد هذا القطاع مجالا واعدا للاستثمار، خاصة في المملكة المتحدة التي تتمتع بتاريخ طويل في الصناعات الرقمية.

من المرجح أن تستخدم المملكة المتحدة قمة الاستثمار الدولية المقبلة لإبرام سلسلة من الصفقات الاستثمارية بقيمة مليارات الجنيهات الإسترلينية مع دول الخليج العربي، وهو ما يتطلب من بلدان مجلس التعاون الخليجي امتلاك رؤية واضحة وتفصيلية لطبيعة أهدافها الاستثمارية المستقبلية في المملكة المتحدة، بما يمكنها من تعظيم قدرتها التفاوضية، وطرح آفاق استثمارية جديدة تتجاوز القطاعات التقليدية مثل القطاع العقاري، والانطلاق إلى آفاق استثمارية أكثر رحابة تتضمن ترسيخا لمعادلة الاستثمارات الخليجية مقابل نقل التكنولوجيا إلى دول الخليج العربي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"أيه كنترول": تجار النفط يترقبون إستراتيجية "أوبك+" المستقبلية لتحديد اتجاهاتهم

الاقتصادية

يبحث تجار النفط عن أدلة حول إستراتيجية "أوبك+" المستقبلية، لتحديد اتجاهاتهم، بحسب ما ذكره لـ"الاقتصادية"، ماركوس كروج كبير محللي شركة "أيه كنترول" لأبحاث النفط والغاز. من المقرر أن تبدأ الدول الأعضاء في مجموعة "أوبك+" إضافة الإمدادات في الربع الرابع من العام الجاري.

كروج أشار إلى أن بيانات الإدارة العامة للجمارك في الصين أظهرت انخفاض واردات النفط الخام من روسيا بشكل أكبر إلى أدنى مستوى لها منذ 19 شهرا عند 1.76 مليون برميل يوميا. يأتي ذلك في وقت توقع فيه "كومرتس بنك" أن يبلغ سعر خام برنت 85 دولارا للبرميل بنهاية العام الجاري، حيث إن هناك ما يبرر علاوة مخاطرة معينة على أسعار النفط، عادّا أن هذا السعر في نهاية العام هو أعلى إلى حد ما، وهذا تبرره البيانات الأساسية الضعيفة.

ورجح البنك أنه نظرا لاتجاه الطلب الحالي، فإن سوق النفط ستكون معرضة لخطر زيادة العرض بدءا من الربع الرابع أو العام المقبل على أبعد تقدير، ولمنع ذلك لن يكون أمام "أوبك+" خيار سوى تأجيل توسيع الإنتاج والأمل في انتعاش الطلب.

لفت البنك إلى أن سوق النفط قد تشهد زيادة في الإمدادات من "أوبك+" في الربع الرابع، حيث تم الإعلان عن ذلك في يونيو الماضي، مبينا أن تخفيضات الإنتاج الطوعية التي تم تطبيقها منذ بداية العام سيتم سحبها تدريجيا على مدى 12 شهرا بدءا من أكتوبر فصاعدا.

إلى ذلك، قال لـ"الاقتصادية"، محللون نفطيون: إن أسعار النفط انخفضت بسبب تراجع القلق من انقطاع الإمدادات من الشرق الأوسط والمخاوف المستمرة بشأن الطلب الصيني، مشيرين إلى أن البيانات الاقتصادية الصينية الضعيفة هي عوامل رئيسة تدفع المعنويات الهبوطية.

المحللون أكدوا أن أحدث البيانات أظهرت انخفاضا في كل من واردات النفط الخام وصادرات الوقود إلى جانب سلسلة من التقارير الاقتصادية التي كشفت عن تطورات جاءت أقل من التوقعات وبالتالي يُنظر إليها على أنها تشير إلى ضعف النمو الاقتصادي وبالتالي الطلب على النفط.

وذكروا أن المخاوف الراهنة في السوق تعني أن المضاربين ما زالوا يشعرون بالقلق بشأن تطورات وضع السوق على الرغم من التوقعات بوجود بيئة عجز في المعروض النفطي لبقية العام.

وفي هذا الاطار، قال سيفين شيميل مدير شركة "في جي آندستري" الألمانية: إن أسعار النفط انخفضت بأكبر قدر في أكثر من أسبوعين، حيث طغت توقعات الطلب الباهتة لأكبر اقتصادين في العالم على التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأشار إلى وجود علامات ضعف في الصين مع تباطؤ النمو الاقتصادي وتقليص الكربون في قطاع النقل، ما أدى إلى تآكل بعض الطلب على الوقود.

من جانبه، ذكر فولفجانج إلياس مدير شركة "إنرجي فيينا" الدولية، أن المخاوف من الاضطرابات الجيوسياسية تقلصت، ومثال على ذلك تراجع التصعيد في الشرق الأوسط وأيضا عودة الإنتاج في حقل الواحة النفطي الليبي إلى مستوياته الطبيعية البالغة نحو 300 ألف برميل يوميا بعد اكتمال صيانة خطوط الأنابيب في وقت أبكر مما كان متوقعًا، ومع ذلك لا يزال حقل الشرارة في البلاد خارج الخدمة.

وفيما يخص الأسعار، استقرت أسعار النفط اليوم الثلاثاء بعد تراجعها لجلستين متتاليتين عقب قبول إسرائيل اقتراحا يعالج الخلافات التي تعوق التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، ما ساعد في تهدئة المخاوف من اضطراب الإمدادات في الشرق الأوسط، فيما لا يزال تراجع الاقتصاد الصيني يؤثر في توقعات الطلب.

وارتفع خام برنت 19 سنتا بما يعادل 0.24 % إلى 77.85 دولار خلال التعاملات. وارتفع عقد شهر ثاني أقرب استحقاق الأكثر نشاطا لخام غرب تكساس الوسيط 19 سنتا أو 0.26 % إلى 73.85 دولار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أستراليا تقر خطة لبناء أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم

الاقتصادية

أقرت الحكومة الأسترالية اليوم الأربعاء خطة لبناء محطة ضخمة للطاقة الشمسية في شمال البلاد، في مشروع أكدت أنه سيكون "أكبر منطقة للطاقة الشمسية في العالم".

وقالت وزيرة البيئة تانيا بليبرسيك إن هذه المزرعة الشمسية الضخمة ستولد ما يكفي من الطاقة الكهربائية لتشغيل ثلاثة ملايين منزل، موضحة أن المشروع يتضمن ألواحا شمسية وبطاريات وفي مرحلة لاحقة سيتم ربطه بواسطة كابل بسنغافورة لتصدير الطاقة إليها، حيث ستكون أكبر منطقة للطاقة الشمسية في العالم، ما سيجعل أستراليا الرائدة في العالم في مجال الطاقة الخضراء".

ومشروع سانكيبل، البالغة مساحته 12000 هكتار، يقع في الإقليم الشمالي المشمس ويدعمه ملياردير التكنولوجيا والناشط البيئي مايك كانون بروكس، وسيوفر 4 جيجاواط في الساعة ستخصص للاستخدام المنزلي، كما سيوفّر 2 جيجاواط في الساعة سيتم تصديرها إلى سنغافورة عبر كيبل بحري.

وأستراليا اليوم واحدة من أكبر الدول المصدرة للفحم الحجري والغاز في العالم، لكنها تضررت من تداعيات التغير المناخي، إذ تشهد البلاد موجات حر شديدة وفيضانات وحرائق غابات، وعلى الرغم من أن الأستراليين من بين أكثر شعوب العالم حماسة لتركيب ألواح شمسية منزلية، إلا أن الحكومات المتعاقبة كانت بطيئة في تبني مصادر الطاقة المتجددة، وفي 2022 شكلت مصادر الطاقة المتجددة 32 % من مصادر الكهرباء في أستراليا أي أقل بكثير من الفحم الحجري الذي أنتج 47 %.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تراجع صادرات الخام السعودية إلى 6.047 مليون برميل يومياً في يونيو

الشرق الأوسط

أظهرت بيانات مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي)، الثلاثاء، أن صادرات السعودية من النفط الخام تراجعت في يونيو (حزيران) إلى 6.047 مليون برميل يومياً من 6.118 مليون برميل يومياً في مايو (أيار).

والسعودية أكبر مصدّر للنفط الخام في العالم. ومن المقرر أن تبدأ منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) في التراجع عن تخفيضات الإنتاج البالغة 2.2 مليون برميل يومياً اعتباراً من أكتوبر (تشرين الأول).

وفي وقت سابق من هذا الشهر، خفّضت «أوبك» توقعاتها لنمو الطلب للمرة الأولى منذ عام، وعزت ذلك إلى توقعات بضعف الطلب من الصين.

وانخفضت صادرات السعودية من النفط الخام 1.2 في المائة إلى 6.047 مليون برميل يومياً في يونيو.

وتراجع إنتاج المملكة من النفط الخام إلى 8.830 مليون برميل يومياً في يونيو من 8.993 مليون برميل يومياً في مايو.

وأظهرت بيانات أيضاً انخفاض استهلاك المصافي السعودية من النفط الخام 0.523 مليون برميل يومياً إلى 2.423 مليون برميل، فضلاً عن ارتفاع حرق الخام المباشر 160 ألف برميل يومياً إلى 558 ألف برميل في يونيو.

وتقدم السعودية وأعضاء آخرون في «أوبك» بيانات عن صادراتهم الشهرية إلى مبادرة «جودي»، التي تنشر هذه البيانات على موقعها الإلكتروني.

ورفعت السعودية سعر الخام العربي الخفيف، الذي تبيعه لآسيا، في سبتمبر (أيلول) للمرة الأولى منذ 3 أشهر. ورغم أن هذا السعر هو الأعلى خلال شهرين، فإنه جاء دون توقعات السوق.

وأظهرت بيانات في وقت سابق من هذا الشهر انخفاض إنتاج مصافي تكرير النفط في الصين في يوليو (تموز) 6.1 في المائة عن الشهر نفسه في العام السابق، ليسجل تراجعاً للشهر الرابع.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

اتفاق «بي بي» مع العراق بشأن حقول نفط وغاز في كركوك يستند لنموذج تقاسم الأرباح

قال مسؤولان بوزارة النفط العراقية، الثلاثاء، إن العراق سيتقاسم الأرباح مع شركة «بي بي» لتطوير حقول نفط وغاز ضخمة؛ إذ تسعى البلاد إلى الابتعاد عن «عقود الخدمة منخفضة الهامش»؛ لتعزيز نمو الإنتاج وجذب شركات الطاقة الغربية الكبرى مرة أخرى.

وفي السنوات القليلة الماضية، لجأ عدد من شركات النفط الكبرى، من بينها «بي بي»، إلى دول أخرى تقدم بنوداً أفضل. وشكت هذه الشركات من أن «عقود خدمات النفط التقليدية» في العراق، التي تدفع بموجبها مبلغاً ثابتاً لكل برميل نفط يجري إنتاجه بعد تعويض التكاليف، تحول دون استفادتها من ارتفاع أسعار النفط.

ووقع العراق و«بي بي»، التي عادت بعد غياب نحو 5 سنوات، اتفاقاً مبدئياً في وقت سابق من هذا الشهر لتطوير 4 حقول للنفط والغاز في منطقة كركوك بشمال العراق، وهي منطقة تشير تقديرات «بي بي» إلى أنه يمكن استخراج نحو 9 مليارات برميل من النفط منها.

وقال المسؤولان، وفق ما نقلت عنهما وكالة «رويترز»، إن العقود مع «بي بي» لتطوير حقول «كركوك» و«باي حسن» و«جمبور» و«خباز»، ستستند إلى نموذج تقاسم الأرباح.

وأضاف المسؤولان، شريطة عدم الكشف عن هويتيهما لأنهما غير مخولين التحدث إلى الصحافة، أن وزارة النفط و«بي بي» من المتوقع أن توقعا اتفاقاً لن يُكشف عن بنوده هذا الأسبوع، وأن العراق سيسلم بموجبه حزمة البيانات الخاصة بحقول كركوك الأربعة ومنشآتها.

وأضافا أن الاتفاق النهائي متوقع إتمامه بحلول نهاية العام الحالي. بينما قالت «بي بي» إنها تتوقع إكمال المفاوضات بشأن الاتفاق المبدئي في نهاية 2025. ووقعت «بي بي» ووزارة النفط العراقية في عام 2013 «خطاب نيّات» لدراسة تطوير «كركوك». لكن جرى تعليق هذه الصفقة في عام 2014، بسبب الظروف السياسية، مما سمح لحكومة إقليم كردستان بالسيطرة على منطقة كركوك، واستعادت بغداد السيطرة الكاملة على الحقل من حكومة إقليم كردستان عام 2017 بعد رفض الاعتراف بنتيجة استفتاء إقليم كردستان، وحينها استأنفت شركة «بي بي» دراساتها بخصوص الحقل.

وانسحبت «بي بي» في أواخر عام 2019 من المنطقة بعد انتهاء عقد الخدمة المبرم في 2013 دون التوصل إلى اتفاق على توسعة الحقل. والعراق؛ ثاني أكبر منتج للنفط في «منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)» بعد السعودية الحاكم الفعلي للمنظمة، لديه القدرة على إنتاج نحو 5 ملايين برميل يومياً. واكتُشف حقل كركوك عام 1927، ويمثل مهد صناعة النفط في العراق. وقال مسؤولون إن حقوله تنتج في الوقت الراهن نحو 245 ألف برميل يومياً.

وقالت «بي بي» في وقت سابق من الشهر الحالي إن إعادة تأهيل المنشآت الحالية وبناء منشآت جديدة عند الحاجة، بالإضافة إلى تدابير أخرى، من شأنها أن تعمل على استقرار الإنتاج وإعادته إلى مستوياته السابقة في كركوك.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

تحالف دولي يستهدف الاستثمار في «الهيدروجين الأخضر» بالسعودية

وقّع تحالف شركات سعودية - أميركية - صينية اتفاقية مع «شركة الهيدروجين الصينية»، للاستثمار في صندوق يقود شركات الهيدروجين، وذلك لترسيخ أعماله في المملكة، والعمل على دفع الشركاء إلى نقل التكنولوجيا المبتكرة في السعودية. ويأتي توقيع الاتفاقية من قبل شركة «سكاي تاورز» للاستثمار الأخضر التي أنشأتها شركات سعودية - أميركية - صينية، في وقت تعزّز فيه السعودية خطاها على طريق تصفير الكربون والانبعاثات الغازية. وكشف رئيس «سكاي تاورز» نيل بوش، وهو المؤسس والرئيس الحالي لصندوق «جورج دبليو بوش للعلاقات الأميركية - الصينية»، عن خطة للتكامل مع «شركة الهيدروجين الصينية»، بما في ذلك إنشاء مقر رئيسي في المملكة، للبحث والتطوير والإنتاج وتسليم الأنظمة النظامية، مُقراً بعولمة صناعة الطاقة الهيدروجينية.

وعن سبب اختيار الشركات الصينية، لتكون شريكة استراتيجية حصرية لمؤسسة «بوش» في قطاع الهيدروجين العالمي، قال بوش في حديث لـ«الشرق الأوسط»: «كنت ووالدي حريصين على التعاون في مجال الطاقة الهيدروجينية بشكل أساسي لاستغلال (تكنولوجيا إعادة إنتاج الهيدروجين الموزعة للميثانول)، المملوكة لشركة (Chi-na Hydrogen New Energy)».

وأضاف بوش: «نسعى لإنتاج الهيدروجين الأخضر بأقل سعر للكهرباء في مجال توليد الطاقة الكهروضوئية، ومن ثم نحوله إلى ميثانول، ونستخدمه حاملاً، وننقل الهيدروجين إلى جانب الطلب، ونفصل الهيدروجين بطريقة آمنة ومرنة من خلال التكنولوجيا». وشدد على أن الجمع بكفاءة بين «الهيدروجين» و«توليد الطاقة» في آلة صغيرة ونموذجية يمكنها الجمع بين السعة وتكديسها، ما يسمح للهيدروجين بتوليد الكهرباء عند الطلب، والعمل على توفير حلول لنقطة الانسداد في الصناعة من خلال التكنولوجيا.

تكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية

من ناحيته، قال الدكتور إريك فانغ الرئيس التنفيذي لشركة «سكاي تاورز» لـ«الشرق الأوسط»: «وجدنا تأكيدات من شركة (الطاقة الهيدروجينية الصينية) على رغبتها وهدفها المحدد في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي، غير أن السعودية تُعدّ أرضاً خصبة مثالية لتكنولوجيا القطاع المبتكرة حديثاً لتطبيقها وتوطينها».

وأضاف فانغ: «إذا نظرت إلى الحركة العالمية فستجد أن اقتصاد الهيدروجين للمستقبل هو المكان الذي يقف فيه مجتمع الاستثمار والابتكار التكنولوجي اليوم على جبهة موحدة؛ إذ أظهر قانون الرئيس لخفض التضخم في الولايات المتحدة، دفعاً حكومياً للتنمية المتجددة وقيادة التنمية بالهيدروجين». وتابع: «اليوم، تواجه تكنولوجيا الطاقة الهيدروجينية تحدي الدورة الاقتصادية الكاملة، إذ على الرغم من وجود موجة كبيرة من استخدام الهيدروجين وانتقال الطاقة، فإن شركة (الطاقة الهيدروجينية الصينية)، ترى الفرصة وإمكانات السوق الضخمة لتنفيذ حل الهيدروجين الموزع الذي يمكن أن يكون مغيراً للعبة».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

السعودية مصدر رئيسي للميثانول

وشدد فانغ على أن السعودية تُعدّ مصدراً رئيسياً للميثانول والطاقة الخضراء، مثل: موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لذا فإن الحل الموزع لاقتصاد الهيدروجين أمر لا بد منه، مبيناً أن التزام «شركة الطاقة الهيدروجينية الصينية» تجاه المملكة، بسبب أن الرياض لديها رؤية واضحة في تحويل الطاقة وتوطين تكنولوجيتها.

وحول حجم الصندوق الخاص الذي سيقود «شركة الهيدروجين الصينية» إلى السوق السعودية، أكد فانغ أن إجمالي الاستثمار مع النهج المرحلي سيصل إلى نطاق مليار دولار عند اكتماله، مع دراسة جارية للجدوى لاستكمال التقييم الأولي للدخول، إذ يمكنها في البداية إظهار الحل المحلي، ثم الانتقال إلى تصنيع وتوطين إنتاج النظام الكامل مع إمكانات البحث والتطوير.

وزاد فانغ أنه «من الواضح أن دعم السياسات المحلية وقطاع الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية سيكونان مفيدين للغاية لتسريع عملية الدخول. ونتطلّع إلى العمل مع جميع الأطراف وتقديم هذا الحل الهيدروجيني الموزع إلى المملكة».

ولفت إلى أن حجم الطاقة الهيدروجينية المتوقع إنتاجها في السعودية خلال الفترة المقبلة يرتكز على كفاءة التقنية لإنتاج الميثانول بصفته حاملاً للهيدروجين، وتحويل الميثانول إلى هيدروجين في الموقع، مبيناً أن الأمر يعتمد على حالة الاستخدام وتغطية المنطقة، و«سنعمل مع شركاء محليين ووزارات محلية، لنشر هذه التكنولوجيا المبتكرة في السعودية».

السعودية لقيادة مشاريع الهيدروجين وتطويرها

ومن جهته، قال الشريك السعودي في «سكاي تاورز»، رئيس «الشركة السعودية للتميز القابضة»، عبد الله بن زيد المليحي، لـ«الشرق الأوسط»، إن «مشروع الاستثمار في إنشاء صندوق خاص لقيادة (شركة الهيدروجين الصينية) نحو السوق السعودية، يهدف إلى جعل المملكة إحدى أهم أسواق الهيدروجين للتصدير العالمي، والتصنيع المحلي للشركات العالمية».

وأضاف المليحي: «مستمرون في إطلاق مزيد من المشاركات والاتفاقيات التي تدعم رؤية المملكة، والتوجه نحو تطوير مشاريع الهيدروجين؛ لجعل المملكة الوجهة العالمية لاستخدام الهيدروجين في إنتاج الطاقة الخضراء وتصديرها»، مشيراً إلى أن الشراكة العالمية التي تقوم بها «سكاي تاورز» للاستثمار ستؤتي ثمارها في المستقبل المنظور.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

تعاون بين «بتروناس» و«أدنوك» و«ستوريجا» لتقييم قدرات تخزين الكربون بماليزيا

أعلنت شركات «بتروناس» الماليزية الحكومية للطاقة وبترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) و«ستوريجا»، التي تتخذ من بريطانيا مقراً، الثلاثاء، التعاون في تقييم قدرات تخزين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في ماليزيا.

وقالت الشركات الثلاث في بيان مشترك إنها وقعت اتفاقية لتقييم قدرات تخزين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في طبقات المياه المالحة واستكشاف إمكانية بناء مرافق لالتقاط وتخزين الكربون في حوض بينيو الواقع قبالة سواحل شبه الجزيرة الماليزية.

وتستهدف الاتفاقية التقاط وتخزين ما لا يقل عن خمسة ملايين طن سنوياً من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030.

وتتمتع ماليزيا بوفرة خزانات المياه المالحة العميقة، وهو ما يمثل فرصة لتطوير مركز لالتقاط الكربون وتخزينه في جنوب شرقي آسيا.

وأضافت الشركات أن من المقرر أن تبدأ الأنشطة بموجب الاتفاقية في وقت لاحق من العام الجاري.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

صفقات الاندماج والاستحواذ في النفط والغاز بأميركا تقفز 57 % في 2023

الشرق الأوسط

ارتفع نشاط إبرام الصفقات في صناعة النفط والغاز بالولايات المتحدة بنسبة 57 في المائة العام الماضي، حيث عززت شركات الطاقة إنفاق التطوير، مدفوعة بتدفقات نقدية أعلى من الأرباح في السنوات السابقة، وفقاً لتقرير صدر الثلاثاء.

وأنفقت شركات الطاقة الكبرى 49.2 مليار دولار على عمليات الدمج والاستحواذ في عام 2023، ارتفاعاً من 31.4 مليار دولار في عام 2022، وفقاً لتقرير صادر عن «إرنست أند يونغ».

كان هذا الارتفاع مدفوعاً بشكل أساسي بالصفقات الضخمة بين شركات النفط والغاز المتكاملة، وفق «رويترز».

وقالت شركة «إرنست أند يونغ» إنه من المتوقع أن يستمر نشاط الدمج والاستحواذ هذا العام وحتى عام 2025، مدفوعاً بمزيد من الصفقات الضخمة.

كما زادت الأموال التي تم إنفاقها على استغلال النفط والغاز العام الماضي، مع نمو نفقات الاستكشاف والتطوير بنسبة 28 في المائة إلى 93.1 مليار دولار.

وتمثل القفزة في الإنفاق على إبرام الصفقات وتوسيع الاحتياطيات تحولاً في الاستراتيجية بعد التركيز لسنوات على عوائد المساهمين على النمو، والتي استخدمها كثير من الشركات في محاولة لجذب المستثمرين الذين فروا من القطاع.

وفي العام الماضي، خفضت شركات النفط والغاز الإنفاق على توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم إلى النصف إلى 28.9 مليار دولار من مستوى قياسي بلغ 57.7 مليار دولار في عام 2022.

وحفزت عمليات الدمج والاستحواذ على مستوى القطاع نشاط الدمج والاستحواذ، مما عزز الإنفاق الإجمالي للشركات إلى 142.3 مليار دولار، بزيادة 36 في المائة على عام 2022. وقال بروس أون، الشريك بمجموعة الاستراتيجية ومعاملات الطاقة في «إرنست أند يونغ»، في مقابلة: «بدأنا نرى في عام 2023 تركيزاً على توحيد المواقف التي كانت لدى المشغلين»، مشيراً إلى تحول في الاستراتيجية للاستثمار بالعمليات الأساسية. وأوضح أن الشركات التي لديها كثير من النقد ركزت على دفع الكفاءة من خلال الحجم والاستفادة من العمليات القائمة.

وقال التقرير إن أرباحها انخفضت بنسبة 55 في المائة في عام 2023 إلى 83.9 مليار دولار، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض أسعار النفط الخام غرب تكساس الوسيط. وكانت شركة «شيفرون» أكبر مشترٍ للعقارات في عام 2023 بتكاليف إجمالية لشراء العقارات بلغت 10.6 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى صفقتها بقيمة 6.3 مليار دولار لشراء شركة استكشاف وإنتاج النفط ومقرها دنفر «بي دي سي إنرجي»، وفقاً للتقرير.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأكملت شركة «إكسون موبيل» عملية الاستحواذ على شركة «بايونير ناتشورال ريسورسز» مقابل 60 مليار دولار في مايو (أيار) من هذا العام. وفي أكتوبر (تشرين الأول)، أعلنت شركة «شيفرون» عن اتفاقية لشراء شركة «هيس» المنتجة للنفط مقابل 53 مليار دولار. ومع ذلك، تأخرت الصفقة حتى منتصف عام 2025 على الأقل بسبب نزاع قانوني.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تراجع واردات الصين من النفط الروسي بـ7.4 % في يوليو

الشرق الأوسط

أظهرت بيانات رسمية، يوم الثلاثاء، أن واردات الصين من النفط من روسيا، أكبر مورد للنفط الخام، انخفضت في يوليو (تموز) بنسبة 7.4 في المائة مقارنة بالعام السابق، بما يتماشى مع انخفاض واسع النطاق في مشتريات المصافي الصينية التي كبحها ضعف الطلب على الوقود في الداخل.

وبلغ إجمالي وصول النفط الروسي، بما في ذلك عبر خطوط الأنابيب والشحنات، 7.46 مليون طن متري الشهر الماضي، أو 1.76 مليون برميل يومياً، وفقاً لبيانات الإدارة العامة للجمارك، مقارنة بـ2.05 مليون برميل يومياً في يونيو (حزيران)، و1.9 مليون برميل يومياً في يوليو (تموز) 2023، وفق «رويترز».

وانخفض إجمالي الشحنات في يوليو إلى أكبر مستورد للنفط الخام في العالم إلى أدنى مستوياتها منذ سبتمبر (أيلول) 2022؛ إذ أدت هوامش المعالجة الضعيفة وانخفاض الطلب على الوقود إلى كبح العمليات في المصافي المملوكة للدولة والمستقلة.

وقفزت الواردات من ماليزيا، وهي مركز رئيسي لإعادة شحن النفط الخاضع للعقوبات من إيران وفنزويلا، بنسبة 61 في المائة على أساس سنوي إلى 6.21 مليون طن، أو 1.46 مليون برميل يومياً؛ مما أبقى البلاد ثالث أكبر مورد لشهر يوليو. وبلغ إجمالي الواردات من ماليزيا 35.68 مليون طن خلال الأشهر السبعة الأولى من العام، بزيادة 21 في المائة على أساس سنوي.

ولم تسجل الصين أي واردات من إيران أو فنزويلا خلال الشهر الماضي. في حين زادت الشحنات من الولايات المتحدة بنسبة 53 في المائة على أساس سنوي في يوليو عند 240 ألف برميل يومياً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

«الوطنية السعودية للنقل البحري» تشتري 9 ناقلات نفط عملاقة بمليار دولار

كشفت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري)، الثلاثاء، أنها وقعت اتفاقاً لشراء 9 ناقلات نفط عملاقة بقيمة تقارب 3.75 مليار ريال (مليار دولار)، من شركة «كابيتال ماريتايم أند تريدينغ كوربوريشن». وتعد «البحري» واحدة من كبرى الشركات المالكة والمُشغلة لناقلات النفط الخام العملاقة في العالم بطاقة استيعابية إجمالية تتجاوز 13 مليون طن.

وقالت الشركة في بيان إلى السوق المالية السعودية، إنها ستمول الصفقة من خلال «مزيج من التسهيلات المصرفية والموارد النقدية الداخلية»، مبينة أن الاتفاق يقضي بدفع 10 في المائة من إجمالي قيمة الصفقة عند التوقيع، والباقي عند تسلم الناقلات.

وأوضح البيان أن تسليم الناقلات سيكون قبل نهاية الربع الأول من 2025 وعلى دفعات، وأنه سيتم استخدام الناقلات لتسليم شحنات النفط الخام لعملاء الشركة. وأكد البيان أن هذه الصفقة ستسهم بشكل كبير في تسريع خطط تحديث أسطول «البحري»، مما يعزز من مكانتها الرائدة بين كبار مالكي ناقلات النفط الخام العملاقة على مستوى العالم. وبشكل رئيسي، تعوّل «البحري» من خلال هذه الصفقة على تمكين انسيابية عملية التخلص من السفن المتقادمة ضمن الأسطول مستقبلاً.

وأوضح أن هذه الصفقة ستمّكن أيضاً بشكل كبير في رفع تنافسية أسطول «البحري» مما سيعظم من إيراداتها وربحيتها، وذلك عن طريق تأمين إيرادات أكبر من خلال هذه الناقلات الصديقة للبيئة والأكثر حداثة، بالإضافة إلى فاعليتها العالية في استهلاك الطاقة، مما سيخفض بدوره من التكاليف التشغيلية.

ولفت البيان إلى أن هذه الصفقة ستسهم في تحديث أسطول «البحري»، خصوصاً قطاع نقل النفط الذي يدير حالياً أسطولاً مكوناً من 40 ناقلة نفط خام عملاقة، وتمكين انسيابية عملية التخلص من السفن المتقادمة ضمن الأسطول مستقبلاً.

وأضاف: «ستسهم الصفقة بشكل كبير في رفع تنافسية أسطول قطاع نقل النفط التابع لـ(البحري)، نظراً لكون هذه الناقلات أكثر حداثة، وصديقة للبيئة، وذات فاعلية عالية في استهلاك الطاقة مما سيعظم من إيرادات وربحية الشركة ككل».

ووفق البيان، فإنه تم بناء غالبية الناقلات التسع في كوريا الجنوبية، ويبلغ متوسط عمرها 5.9 سنة، وإن هذه الناقلات مزودة بأنظمة تصفية انبعاثات العوادم ومجهزة بحلول ذات فاعلية عالية في استهلاك الطاقة وتقليل انبعاثات الكربون للتقليل من التأثير البيئي. ويبلغ متوسط الحمولة الساكنة لكل من هذه الناقلات نحو 311500.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

حقل البري السعودي.. حلم الـ500 ألف برميل يوميًا يتحقق

الطاقة

يُعد حقل البري السعودي أحد أهم الحقول النفطية في المملكة، إذ تعول عليه عملاقة النفط والغاز "أرامكو" بشكل كبير لتحقيق إستراتيجيتها الهادفة إلى تعزيز الطاقة الإنتاجية للبلاد. وبحسب متابعة منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن) لقطاع النفط السعودي، فإن الحقل العملاق الواقع في جنوب محافظة الجبيل، في المنطقة الشرقية، يتكوّن من منطقتين، واحدة برية والأخرى على البحر.

وعلى مدار السنوات الماضية، وقّعت شركة أرامكو السعودية عددًا من الاتفاقيات الهادفة إلى تطوير بعض حقول النفط العملاقة في المملكة، ومن بينها حقل البري، الذي تسعى إلى مضاعفة قدراته الإنتاجية، بما يتناسب مع توجهاتها.

وتسعى المملكة العربية السعودية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية من النفط الخام، إلى 13 مليون برميل يوميًا، بحلول عام 2027، وهو الهدف الذي كان مقررًا له العام الجاري (2024)، ولكن تم تأجيله لأسباب متعددة؛ من بينها الالتزام باتفاق أوبك+.

وللاطلاع على الملف الخاص بحقول النفط والغاز العربية لدى منصة الطاقة المتخصصة، يمكنكم المتابعة عبر الضغط (هنا)؛ إذ يتضمن معلومات وبيانات حصرية تغطي قطاعات الاستكشاف والإنتاج والاحتياطيات.

مشروع تطوير حقل البري

حقل البري واحد من أوائل الحقول النفطية التي اكتشفتها المملكة العربية السعودية، وذلك على الرغم من عدم وجود معلومات كبيرة عن تاريخ اكتشافه ومراحل العمل فيه.

إلا أن جهود تطويره بدأت في شهر سبتمبر/أيلول من عام 2018، عندما أرست عملاقة النفط والغاز السعودية "أرامكو" عقدًا، لإنشاء جزيرتي حفر، ضمن برنامجها لزيادة القدرات الإنتاجية لحقل البري النفطي، إذ حصلت شركة "تشاينا هاربور إنجنيرينغ" (China Harbor Engineering) على العقد، حسب منصة "ويكي خليج".

ويُعد العقد جزءًا من برنامج الشركة جاء ضمن مشروع التطوير الذي سيشهده الحقل، إذ تريد أرامكو زيادة الإنتاج فيه من 250 ألف برميل يوميًا، إلى 500 ألف برميل يوميًا، أي إدخال 250 ألف برميل إضافية يوميًا، وفق ما جاء في بيان لشركة "أرامكو" حينها.

وينتج حقل البري، النفط الخام العربي الخفيف، وهو أحد أجود أنواع النفوط في العالم، ويلقى رواجًا كبيرًا ولا سيما في الأسواق الآسيوية، التي تعد من أكبر مستوردي النفط الخام السعودي، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن).

وبعدها بنحو عام كامل، وقّعت أرامكو في يوليو/تموز 2019، نحو 34 عقدًا مع شركات سعودية وعالمية، لتفيذ مشروعات تصميم وتوريد وإنشاءات، لزيادة إنتاج النفط والغاز، من حقلي المرجان والبري، لرفع الإنتاج من النفط الخام العربي إلى 550 ألف برميل يوميًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

بالإضافة إلى ذلك، استهدفت العقود زيادة الطاقة الإنتاجية من حقل البري وحقل المرجان، من الغاز الطبيعي إلى نحو 2.5 مليار قدم مكعبة قياسية يوميًا، في حين بلغت التكلفة الإجمالية للعقود نحو 18 مليار دولار أميركي.

وكان من المقرر البدء في مضاعفة الإنتاج في حقلي البري والمرجان خلال العام الماضي (2023)، إلا أن سير العمل دفع أرامكو إلى الإعلان عن أن المشروع سينطلق خلال العام المقبل 2025، وفق ما أعلنته الشركة في تقريرها لنتائج الأعمال في نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

يشار إلى أن برنامج تطوير حقل البري يشمل تركيب معمل جديد لفرز الغاز من النفط في جزيرة أبوعلي، بالإضافة إلى مرافق إضافية لمعالجة الغاز في معمل الغاز بالخرسانية، لمعالجة نحو 40 ألف برميل من المكثفات، المصاحبة لزيادة إنتاج النفط الخام في الحقل.

احتياطيات حقل البري

تشير تقديرات غير رسمية إلى أن احتياطيات حقل البري النفطي، الواقع في جنوب محافظة الجبيل بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، تبلغ نحو 15 مليار برميل من النفط الخام، إلا أنه لا توجد مصادر رسمية تؤكد هذه الأرقام.

وينتج الحقل النفطي العملاق ما يصل إلى 250 ألف برميل يوميًا من النفط الخام العربي الخفيف، في وقت يوشك فيه برنامج التطوير على الاكتمال، لتتضاعف هذه القيمة الإنتاجية، مسجلة نحو 500 ألف برميل يوميًا، وفق متابعة منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن).

بالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تستغل شركة أرامكو السعودية كميات الغاز المصاحب لاستخراج النفط الخام، وذلك بإنشاء مرفق معالجة الغاز لتوسعة مصنع الغاز مرتفع ومنخفض الضغط، المرتبط بالحقل النفطي، ومعمل الغاز في حقل البري.

يأتي ذلك ضمن أعمال تطوير الحقل، التي تشمل كذلك إنشاء محطة حقن المياه، بالإضافة إلى إنشاء 11 منصة نفط وحقن مياه بحرية، وكذلك إقامة 9 مواقع برية لتوريد المياه وإنتاج النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.